الأمم المتحدة

A/C.2/65/L.22

الجمعية العامة

Distr.: Limited
2 November 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون
اللجنة الثانية
البند ١٧ من جدول الأعمال
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

اليمن*: مشروع قرار

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٦/١٨٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٣٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٥٢ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨/٣ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، و ٢٠٠٩/٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وقرارها ٦٤/١٨٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وغيرها من القرارات ذات الصلة،

وإذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٠/٢ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، والصين.

031110 031110 10-61738 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تلاحظ أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يشجع على احترامها وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ أيضا أن تعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه، على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)[١]، سيؤدي إلى المزيد من إثراء مجتمع المعلومات،

وإذ تشير إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدتهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣[٢] بالصيغة التي أيدتها الجمعية العامة[٣]، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدتهما القمة في مرحلتها الثانية المعقودة في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[٤]، وأيدتهما الجمعية العامة[٥]،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٦]،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠ للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[٧]،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي[٨]،

وإذ تحيط علما بتقرير لجنة النطاق العريض للتنمية الرقمية الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة[٩]، الذي يدعو إلى الأخذ

---

(١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر – ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول، والتصويب، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

(٢) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(٣) انظر القرار ٢٢٠/٥٩.

(٤) انظر A/60/687.

(٥) انظر القرار ٢٥٢/٦٠.

(٦) انظر القرار ١/٦٠.

(٧) انظر القرار ١/٦٥.

(٨) A/65/64-E/2010/12.

(٩) انظر www.broadbandcommission.org.

بممارسات وسياسات ملائمة في مجال النطاق العريض لغرض بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بما يكفل تسخير إمكانات موصولية ومحتوى النطاق العريض لخدمة التنمية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن تعزيز التعاون في قضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت[١٠]، وإذ تسلم بضرورة أن تُدعى أيضا المنظمات الحكومية الدولية من البلدان النامية إلى المشاركة في المشاورات التي تجرى في المستقبل بشأن هذه المسألة،

وإذ تسلم بأنه على الرغم مما أُحرز من تقدم كبير خلال السنوات الأخيرة في مجال الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في بعض المجالات، بما في ذلك الهواتف المحمولة، فإن أقل من ١٨ في المائة من سكان البلدان النامية يستخدمون الإنترنت، بالمقارنة مع ما يربو على ٦٠ في المائة في البلدان المتقدمة النمو،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة إلى تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام،

وإذ تعرب عن القلق من أن الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة تؤثر سلبا على الاتجاهات الإيجابية في مجال انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى الاستثمارات اللازمة لضمان تعميم فرص الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

وإذ تؤكد ضرورة تقليص الفجوة الرقمية، بما في ذلك عدم التوازن في رسوم وصلات الإنترنت الدولية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وكفالة أن تتاح للجميع إمكانية الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

وإذ تسلم بأن الإدارة الدولية للإنترنت ينبغي أن تكون عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية، وأن تتم بمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية على النحو المبين في الفقرة ٢٩ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات[٤]،

وإذ تسلم بأهمية ولاية منتدى إدارة الإنترنت، باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين تناقش فيه مسائل شتى، من بينها المسائل المتعلقة بالسياسات العامة بشأن

---

(١٠) E/2009/92.

العناصر الأساسية لإدارة الإنترنت، بغية تعزيز استدامة الإنترنت وقوتها وأمنها واستقرارها وتطورها،

وإذ تشدد على الطابع الهام والعاجل للبدء في عملية تعزيز التعاون بما يتسق على نحو تام مع الولاية المنصوص عليها في الفقرة ٧١ من برنامج عمل تونس[٤]، وضرورة تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات من الاضطلاع، على قدم المساواة بأدوارها ومسؤولياتها في مجال قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وإن لم تتصل بالمسائل التقنية والتنفيذية اليومية التي لا تؤثر على تلك القضايا،

وإذ تحيط علما بالمناقشات التي جرت خلال الاجتماع الرابع لمنتدى إدارة الإنترنت المعقود في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بشأن مستقبل المنتدى والتي تم الترحيب فيها عموما بتجديد ولايته والإقرار بضرورة مواصلة المناقشة بشأن تحسين أساليب عمله،

وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها البلدان المضيفة في تنظيم الاجتماعات الأول والثاني والثالث والرابع لمنتدى إدارة الإنترنت، المعقودة في أثينا، اليونان، عام ٢٠٠٦، وفي ريو دي جانيرو، البرازيل، عام ٢٠٠٧، وفي حيدر أباد، الهند، عام ٢٠٠٨، وفي شرم الشيخ، مصر، عام ٢٠٠٩، وفي فيلنيوس، ليتوانيا، عام ٢٠١٠، على التوالي،

وإذ تحيط علما بمذكرة الأمين العام بشأن استمرار منتدى إدارة الإنترنت[١١]،

وإذ تنوّه بأهمية منتدى إدارة الإنترنت باعتباره منتدى للحوار المتعلق بالسياسات العامة بين أصحاب المصلحة المتعددين، وبدوره في بناء الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة بغية المساعدة في معالجة مختلف قضايا إدارة الإنترنت، مع تأكيد الدعوة إلى إدخال إصلاحات على أساليب عمله،

وإذ ترحب، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بعقد مؤتمري القمة لوصل أفريقيا بالإنترنت في كيغالي، رواندا، في ٢٠٠٧ وفي القاهرة، مصر، في ٢٠٠٨، وبعقد مؤتمر القمة لوصل رابطة الدول المستقلة بالإنترنت في مينسك، بيلاروس، في ٢٠٠٩، واجتماع بلدان الكومنولث المعقود في كولومبو، سري لانكا، في ٢٠١٠، وهي مبادرات إقليمية ترمي إلى تعبئة موارد بشرية ومالية وتقنية للتعجيل بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

---

(١١) A/65/78-E/2010/68.

وإذ تقر بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والمحافظة في الوقت نفسه على ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تلاحظ مساهمة التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تلاحظ أيضا انعقاد الدورة الثالثة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا في جنيف في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠،

وإذ تسلم بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بزيادة إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

١ - **تسلم** بأنه يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفير حلول جديدة لتحديات التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وبوسعها تعزيز النمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة والحصول على المعلومات والمعارف والقضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي، مما يساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، وبالذات أقل البلدان نموا، في الاقتصاد العالمي؛

٢ - **تعرب عن القلق** بشأن اتساع الفجوة القائمة في مجال موصولية النطاق العريض بين البلدان المارة بمختلف المراحل الإنمائية، التي تؤثر على الكثير من التطبيقات المناسبة اقتصادياً واجتماعياً في مجالات من قبيل الحكم، والأعمال، والصحة، والتعليم، وتعرب عن القلق أيضا بشأن التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية في مجال موصولية النطاق العريض؛

٣ - **تؤكد** الدور المهم للحكومات في صياغة السياسات العامة وفي توفير الخدمات العامة التي تلبي الاحتياجات والأولويات الوطنية بسبل، منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على أساس نهج يضم أصحاب المصلحة المتعددين، دعما لجهود التنمية الوطنية؛

٤ - **تسلم** بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دورا مهما في كثير من البلدان

وأن التمويل المحلي يزداد بفضل التدفقات بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٥ - **تسلم أيضا** بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تطرح فرصا وتحديات جديدة، وأن هناك حاجة ماسة للتصدي للعقبات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال والمسائل المتعلقة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقاتها، وتهيب، في هذا الصدد، بجميع أصحاب المصلحة توفير القدر الكافي من الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

٦ - **تسلم كذلك** بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

٧ - **تسلم** بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة عن طريق التعاون الثلاثي، يمكن أن يكون أداة مفيدة لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٨ - **تشجع** على تعزيز ومواصلة التعاون بين أصحاب المصلحة وفيما بينهم لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف[١٢] وتونس[١٣] من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بطرق، منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز المنتديات المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية وأقل البلدان نموا والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٩ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمات دولية وإقليمية أخرى ذات صلة، للقيام سنويا بتنظيم منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي، بوصفهما منهاج عمل في

(١٢) انظر الحاشية ٢.

(١٣) انظر الحاشية ٤.

إطار متابعة القمة، بغية تشجيع قيام بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم؛

١٠ - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة في هذا الصدد؛

١١ - **تلاحظ** قيام الاتحاد الدولي للاتصالات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بتنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٠ لتيسير التفاعل بين الجهات الفاعلة المنفذة لمسارات عمل القمة؛

١٢ - **تقر** بالحاجة الماسة إلى تسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع، في هذا الصدد، جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا حاسما في التمكين من تحقيق التنمية وحافزا على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٣ - **تقر أيضا** بدور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات باعتباره آلية مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومكرسة لتنسيق تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

١٤ - **تقر كذلك** بأنه ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة متابعة نتيجتيّ القمة العالمية المتصلتين بإدارة الإنترنت، وهما العملية الهادفة إلى تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، وذلك من خلال عمليتين منفصلتين، وتسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمِّل كل منهما الأخرى؛

١٥ - **تقرر** تمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لمدة خمس سنوات أخرى، وفي هذا الصدد تدعو الأمين العام إلى أن يواصل عقد منتديات إدارة الإنترنت لإقامة حوار بشأن السياسات العامة بين أصحاب المصلحة المتعددين حول قضايا إدارة الإنترنت وفقا لولاية المنتدى المبينة في الفقرة ٧٢ من برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات[١٣]، مع الإقرار في الوقت نفسه بضرورة تحسين المنتدى من جوانب شتى بغرض ربطه بالسياق الأوسع نطاقا للإدارة العالمية للإنترنت؛

١٦ - **تقرر أيضا** أن يعاد النظر في استصواب استمرار منتدى إدارة الإنترنت من جانب الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سياق استعراض يجرى في عام ٢٠١٥ بمناسبة مرور عشر سنوات على تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

١٧ - **تؤكد** على ضرورة أن يقوم منتدى إدارة الإنترنت بتحسين أساليب عمله ووظائفه، وأن يواصل تحسين أنشطته بغرض زيادة تعزيز الوضوح والتنوع والشفافية والمساءلة والتنبؤ، على النحو المشار إليه في الفقرتين ٧٣ و ٧٨ من برنامج عمل تونس[١٤]، بغية إنجاز ولايته المحددة في الفقرة ٧٢ من برنامج العمل[١٤]؛

١٨ - **تدعو** رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى القيام، بطريقة علنية جامعة، بإنشاء فريق عامل يستهدف التماس الإسهامات من كافة الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت وجمع تلك الإسهامات واستعراضها، تمشياً مع التكليف الوارد في برنامج عمل تونس[١٤]، على أن يقدم هذا الفريق العامل تقاريره إلى اللجنة في دورتها الرابعة عشرة سنة ٢٠١١ مشفوعة بتوصيات، حسب الاقتضاء، وعلى أن يشكل التقرير إسهاماً من اللجنة يقدَم إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

١٩ - **تؤكد** على أن النظر في عملية إدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت، وإمكانية التماس توصيات بشأنها، وجمع هذه التوصيات واستعراضها، يجب أن يستند إلى الإسهامات التي ستقدم إلى الفريق العامل التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وإلى العناصر التي يتضمنها تقرير الأمين العام بشأن استمرار منتدى إدارة الإنترنت، وإلى الإسهامات المقدمة من مختلف أصحاب المصلحة المشتركين في تلك المنتديات، وإلى الشواغل الكثيرة التي أُعرب عنها أثناء الدورة التي رأسها وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الاجتماع الرابع للمنتدى المعقود في شرم الشيخ، مصر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، على أن يولى النظر بوجه خاص، في جملة أمور، للجوانب التالية:

(أ) ينبغي زيادة تمثيل وعدد أصوات البلدان النامية، وأن تحظى القضايا الإنمائية بالأولوية العليا؛

(ب) ضرورة استكشاف خيارات أخرى لتمويل المنتدى من التبرعات من أجل تحسين أدائه لعمله بصورة مستقرة وشفافة؛

---

(١٤) انظر الحاشية ٤.

(ج) ينبغي تحسين آليات عملية التحضير الخاصة بأعمال المنتدى وأداء أمانته، وتنفيذ أحكام الفقرة ٧٨ من برنامج عمل تونس[١٤] بشأن إنشاء مكتب يتسم بالكفاءة وفعالية التكاليف لدعم المنتدى، وضمان التمثيل المتوازن لجميع أصحاب المصلحة والمناطق الجغرافية؛

٢٠ - **تؤكد** ضرورة تحسين مشاركة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، في جميع اجتماعات المنتدى؛

٢١ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى دعم المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة من البلدان النامية في الاجتماعات التحضيرية لمنتدى إدارة الإنترنت وفي المنتدى نفسه؛

٢٢ - **تدعو** الأمين العام إلى عقد مشاورات مفتوحة جامعة تضم كافة الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة، بهدف مساعدة العملية الرامية إلى تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات، على قدم المساواة، من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها فيما يختص بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وإن لم تتصل بالمسائل التقنية والتنفيذية اليومية التي لا تؤثر على تلك القضايا، وذلك عن طريق اشتراك كافة أصحاب المصلحة اشتراكاً متوازناً ليؤدي كل منهم دوره ومسؤولياته، على النحو المبين في الفقرة ٣٥ من برنامج عمل تونس[١٤]، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن نتائج هذه المشاورات لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين؛

٢٣ - **تسلم** بأن الموارد الحرجة للإنترنت هي موارد عامة وملك للبشرية جمعاء، وبأن جميع البلدان يحق لها إدارة واستغلال هذه الموارد على قدم المساواة؛

٢٤- **تؤكد** أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور أكثر أهمية في ميدان ''تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية''، وأن تواصل الالتزام بمبدأ ''تعددية الأطراف، والديمقراطية، والشفافية'' في ما يتعلق بإدارة الإنترنت على النحو الذي أيدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

٢٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته، بما في ذلك عن أعمال منتدى إدارة الإنترنت؛

٢٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين بندا بعنوان ''تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية''.